Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نقيض الممكنة العامّة

[27و] قال المصنّف : «وأمّا الإمكان العامّ ، فلمّا اندرج الإمكان الخاصّ فيه واحدى الضّروريتين ، كان نقيضه[1] هي الضّرورة الأخرى ، لا محالة»[2] .

قال المفسّر : لا شكّ أنّ القضيّة الممكنة العامّة تندرج تحتها إحدى الضّروريتين والإمكان الخاصّ ؛ لأنّ قولنا :

كلّ (ج) يمكن أن يكون (ب) بالإمكان العامّ ،

يصدق على ما ثبوت (الباء) فيه و(الجيم) ضروري ؛ ويصدق على ما ثبوته له ممكن خاصّ . وإنّما تخرج عنها الضّرورة الأخرى ، وهي سلب (ب) عن جميع (ج) بالضّرورة ؛ فنقيض :

كلّ (ج) يمكن أن يكون (ب) بالإمكان العامّ ،

بالضّرورة ، ليس كلّ (ج) (ب) .

وأيضًا فإنّ التّناقض إنّما يتحقّق من الجانبين ؛ وقد قدّمنا أنّ الإمكان العامّ لازم نقيض الضّرورة المطلقة ؛ فوجب أن تكون الضّرورة المطلقة لازمة نقيض الممكنة العامّة .

نقيض الممكنة الخاصّة

قال المصنّف : «وأمّا الإمكان الخاصّ ، فنقيضه إمّا ضرورة الوجود ، أو ضرورة العدم»[3] .

قال المفسّر : نقيض قولنا :

---

1 كذا في الأصل ، وفي (أ) و(ل) : فنقيضه .

2 راجع نفس المصدر السّابق .

3 انظر : (أ) : 3و ، (ل) : 6و .